

## الملياردير المتسول

### دولة الرئيس العماد ميشال عون

في الفصل الأخير من العام ١٩٩٢، دخل السيد رفيق الحريري إلى جنة الحكم اللبناني بعد أن سبقه صيته الحميد، المبني على كرمه الحاتمي الذي ساعد كثيراً في تسهيل إخراج مسرحية الطائف، واستبشر اللبنانيون خيراً بقدمه، وشعروا بأن معه ربيع لبنان قادمٌ حتماً كما وعدهم، وعمّت الشائعات المضللة كل الأوساط الشعبية، حتى ذهب بعضهم إلى اعتبار ثروته وكأنها أموالاً عامة سيضعها صاحبها في خدمة مجتمعه، كما أنه سيجترح المعجزات بتأمين الكهرباء، وبلغ الناس ذروة الوهم عندما تخيلوا مولدات الكهرباء تأتيهم على متن البوارج الحريرية. كان الوعد الحريري الأول بأن ربيع لبنان آت، ومرّت السنوات الواحدة تلو الأخرى، ولم يظهر ربيع لبنان في أي واحدة منها، ولقد مرّت سنوات عشر ونحن نزرع الديون، ونحصد العجز والفوائد. لم نخدع يوماً، بسياسة الحريري الإفلاسية، ولذلك نبهنا عنها المواطنين تبعاً وبكثافة، من خلال وسائل الإعلام كافة، ومنذ البداية حذرنا من إلغاء الطبقة الوسطى التي تشكل القاعدة العريضة للمجتمع، وبالتالي قاعدة استقراره، لأن بزوالها يزول الاستقرار وتعم الفوضى، وها نحن اليوم في صميم الفوضى، ويتساوى المعارضون مع المواليين في حالة العجز للخروج منها. الموالون يخترعون حروباً وهمية، ويخوضونها مع المعارضة، وتتجاوب معهم المعارضة بردود فعل تشجّع الإلهاة والاستمرار. إننا نفهم مسؤولية المواليين في الانهيار الاقتصادي الحاصل، وافتعالهم المعارك الجانبية لتخدير الشعب وكسب الوقت، ولكن ما لا نفهمه بأن أحداً من المعارضين لا يفتح فاه ويطلب بتحقيق مالي لنعرف صحة أرقام المديونية وكيفية نموها السابقة واللاحقة، ومسؤولية القيميين على سياسة الدولة المالية؟ قد لا يريد البعض محاسبة سوريا لأسباب عديدة، ولكن ماذا يمنع من محاسبة الحكومة التي تأخذ الموافقة تلو الموافقة على الاستدانة دون أن تكون هناك أي معلومات تعطى عن كيفية الصرف ومبرراته، فأين الشفافية في إدارة أموال الدولة؟ أسئلة كثيرة تطرح وليس من مجيب، فالكلام عن الاقتصاد أصبح محظوراً، والمواطن ملزم بقبول ما تقوله الدولة، شاء أم أبى. إن أول شروط النظام الاقتصادي الحر هو أن يُظللّ بنظامٍ سياسي حر، وكلاهما بنظامٍ قضائي مستقل، يحمي حقوق المواطنين السياسية، وحقوقهم الأخرى المعنوية والمادية في جميع ميادين الحياة ونشاطاتها، كما يطبق الشمولية والمساواة والإنصاف في إحقاق العدالة. مع توفير هذا التكامل فقط نوفر أيضاً الأجواء التي تعيد الثقة بين الحكم والشعب، وتشجّع على إحياء الحياة الاقتصادية. ولا يكفي أن ندعي أننا في ظل نظامٍ سياسي حر، فأى طاغية في العالم يستطيع أن يدعي ذلك، طالما لا يوجد هناك من يحاسبه أو يلومه مؤسساتياً أو قضائياً، ولا يكفي الادعاء بأن القضاء فوق الشبهات، فعلى الناس أن تشعر بذلك عندما تمثل أمامه. إن النظام الديمقراطي ليس بحاجة إلى جيش يحميه، فالبنديقية هي لردع المجرمين وليس لضرب الناخبين، والقضاء الصالح درعه منه وفيه، وليس بحاجة لمن يدافع عنه ويواجهه من أجله. ومن له جرأة الاعتداء على القضاء سوى أهل النظام الذين ينبرون دائماً للدفاع عن سمعته التي يلوثونها بفرضهم عليه المخالفات التي تنال منه؟؟ في ظل التعسف القائم سنبقى في دوامة الحكم المافيووي، ولن يُبنى أي جسر من الثقة بين الشعب والسلطة. إن

جوهر الصراع القائم اليوم لا يدور حول المشكلة الحقيقية، وهي مافيوية السلطة، ولكن حول استئثار هذه المافيا السلطوية بكل شيء. وإذ يحلو لبعض السياسيين والإعلاميين أن يصوّروا الأزمة بصورة حصصية بين الطوائف، فلأنهم جزء لا يتجزأ من هذه المافيا، ويريدون إبعاد الشعب عن الحقيقة، وإلهاءه بإيقاظ الغرائز الطائفية، التي تجد حقلها الخصب ومرتعها في الجهل معطوفاً على الفقر. ماذا تنفع باريس ٢ في ظل نظام لا يوحي بالثقة، لا في هيكلته ولا في مساره، وخاصةً في القيمين عليه. أيها اللبنانيون... لقد نمتم بما فيه الكفاية على الاقتصاد الحريري، واستيقظتم على أشواكه، فلا تناموا مجدداً.

٢٠٠٢/١١/١٩